وزارة المالية
Ministry of Finance

رؤية عمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

مـــايو 2024م

الأداء المالي

حتى نهاية أبريـل 2024م

(بيانات مبدئية)

حتى نهاية أبريل 2023م		حتى نهاية أبريل 2024م
88	متوسط سعر النفط (دولار أمريكي/برميل)	82
1,064	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,009
2,308	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	2,237

مليون ريال عماني

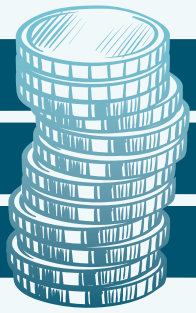

4,392	الإيرادات	3,744
3,872	الإنفاق	3,597
520	الفائض	147

نسبة التغير	
(%15)	الإيرادات
(%7)	الإنفاق

الأداء المالي

حتى نهاية أبريـل 2024م

الإيــرادات

سـجلت الإيـرادات العامـة للدولة حتى نهاية أبريل 2024م نحو (3,744) مليـون ريال عماني منخفضةً بنحو (15%)، مقارنة بتسـجيل (4,392) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2023م؛ ويعزى ذلك بشـكل رئيس إلى انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية بشكل عام. وفيما يلي أبرز بنود الإيرادات:

مليون ريال عماني

البيــان (حتى نهاية أبريل)	2023م	2024م	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	2,308	2,237	(3%)
صافي إيرادات الغاز	908	565	(38%)
الإيرادات الجارية	1,172	938	(20%)
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	4	4	-
إجمالي الإيرادات	4,392	3,744	(15%)

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

01 **صافي إيرادات النفط:** انخفض صافي إيرادات النفط حتى نهاية أبريل 2024م بنسبة (3%) مسجلاً نحو (2,237) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (2,308) مليون ريال عماني حتى نهاية أبريل 2023م. وبلغ متوسـط سـعر النفط المحقق نحو (82) دولارًا أمريكيًا للبرميل، وبلغ متوسـط إنتاج النفط نحو (1,009) ألف برميل يوميًا.

02 **صافـي إيـرادات الغاز:** انخفض صافي إيـرادات الغاز بنهاية أبريل 2024م بحوالي (38%) مسـجلة نحو (565) مليـون ريـال عمانـي مقارنـة بالفتـرة ذاتها من عـام 2023م؛ ويعـزى ذلك إلى تغيـر منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

03 **الإيرادات الجارية:** انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية أبريل 2024م بنحو (234) مليون ريال عمانـي، إذ بلغـت نحو (938) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,172) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م.

الأداء المالي

حتى نهاية أبريـل 2024م

الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية أبريل 2024م نحو (3,597) مليون ريال عماني، منخفضًا بمقدار (275) مليون ريال عماني أي بنسبة (7%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2023م. وفيما يلي أبرز بنود الإنفاق:

مليون ريال عماني

البيـان (حتى نهاية أبريل)	2023م	2024م	نسبة التغير
المصروفات الجارية	2,674	2,678	-
المصروفات الإنمائية	183	304	%66
مساهمات ونفقات أخرى	365	615	%68
مصروفات قيد التسوية	650	0	-
إجمالي الإنفاق	3,872	3,597	(%7)

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

01 **المصروفـات الجاريـة:** بلغـت المصروفـات الجارية للـوزارات المدنية نحو (2,678) مليـون ريال عماني مرتفعـةً بنحـو (4) مليـون ريـال عُماني مقارنة بنحـو (2,674) مليـون ريال عماني حتـى نهاية أبريل 2023م.

02 **المصروفـات الإنمائية:** بلغت المصروفات الإنمائية للـوزارات والوحدات المدنية بنهاية أبريل 2024م نحـو (304) مليون ريال عُماني، بنسـبة صـرف بلغت (34%) من إجمالي السـيولة الإنمائية المخصصة لعام 2024م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

03 **المسـاهمات والنفقـات الأخـرى:** بلغت جملة المسـاهمات والنفقات الأخرى نحـو (615) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسـبة (68%)، مقارنة بتسـجيل (365) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023 م. وقد بلغ دعم منظومة الحماية الاجتماعية والمنتجات النفطية وقطاع الكهرباء حتى نهاية أبريل 2024م نحـو (186) مليـون ريـال عماني و (96) مليون ريـال عماني و(83) مليون ريـال عُماني على التوالي، كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (133) مليون ريال عماني.

الأداء الاقتصادي

العالمـي والمحلـي

الاقتصاد العالمي

تشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها "الآفاق الاقتصادية" الصادر في مايو 2024م، إلـى أن الاقتصـاد العالمـي سـيواصل نموه بوتيرة متواضعـة، إذ أنه من المتوقـع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة (3.1%) في عام 2024م، كما كان عليه في عام 2023م، وسوف يشهد ارتفاعًا طفيفًا في عام 2025م ليصل إلى (3.2%).

أسواق النفط العالمية

وفقًـا لتقريـر توقعـات الطاقـة قصير الأجـل الصادر عـن إدارة معلومـات الطاقة الأمريكيـة في مايو 2024م، من المتوقع أن يبلغ متوسـط سـعر خام برنت الفوري في عام 2024م نحو (87.79) دولارًا أمريكيًا للبرميـل، فـي حيـن أنه من المتوقع أن يبلغ متوسـط سـعر خام برنت الفـوري نحـو (85,38) دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2025م.

الاقتصاد المحلي

أكدت وكالة فيتش في تقريرها الصادر في مايو 2024م تصنيفها الائتماني لسلطنة عُمان عند "BB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ نتيجة تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والأثر الإيجابي من الإجراءات الحكومية على المالية العامة، وتوقعت الوكالة بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لسـلطنة عمان من 1.3% في عام 2023م إلى 1.8% في عام 2024م.

التطور التاريخي
للنظام المالي الحكومي

عام 1976م بـدأت القصة الرقمية للنظام المالي عندما أسسـت أول إدارة للحاسـب الآلي في الجهاز الإداري للدولة بوزارة المالية، وخلال العام ذاته تم تدشين أول نظام آلي للمدفوعات.

عام 1980م اشترت وزارة المالية أول خوادم معالجة البيانات لتشغيل نظام المدفوعات.

عام 1986م دشـنت وزارة الماليـة أول نظام مالي لتسـتخدمه الجهات الحكومية فـي إدارة إيراداتها ومصروفاتها والتزاماتها المالية، وإعداد موازناتها، وتسجيل مشاريعها الإنمائية.

عام 1997م أسسـت الـوزارة نظامًـا لإدارة الموارد البشـرية لموظفي الجهاز الإداري للدولة يشـمل: الرواتب، الإجازات، العلاوات، والترقيات.

عام 1999م عندما بدأ العالم أجمع يتأهب للانتقال إلى الألفية الجديدة، نجحت وزارة المالية في إنجاز مشروع الرقمنة الألفية (Y2K) قبل بداية الألفية الجديدة.

عام 2007م اسـتحدثت وزارة المالية بالتعاون مع شـرطة عمان السلطانية ولأول مرة مركز البيانات الرديـف؛ لضمـان اسـتمرارية عمـل الأنظمـة الماليـة الحكوميـة فـي حـالات الأزمـات والكوارث.

عام 2013م حدثـت وزارة الماليـة أنظمـة وبرامـج الجهـاز الرئيسـي للنظـام المالـي، وغيـرت أجهزته الداعمة، وتم تحديثها مرة أخرى في عام 2018م.

عام 2022م تـم تطويـر مركـزي البيانـات الرئيسـي والرديـف؛ ليتواءما مـع متطلبات النظـام المالي الحكومي الجديد (مالية).

عام 2024م تم تأسيس مركز لتطوير النظام المالي الحكومي (مالية).

www.mof.gov.om